

# الاستراتيجيات العامة لبناء السلم المجتمعي في العراق

بعد عام ٢٠٠٣

صباح جميل حسان حسان

طالب دكتوراه، قسم الفلسفة، جامعة الأديان والمذاهب، قم، إيران

Sabahj22@gmail.com

الدكتور وحيد سهرابي فر (الكاتب المسؤول)

أستاذ مساعد، قسم الفلسفة، جامعة الأديان والمذاهب، قم، إيران

V.Sohrabifar@urd.ac.ir

الدكتور عباس مهدوي

أستاذ مساعد، قسم الفلسفة، جامعة الأديان والمذاهب، قم، إيران

## General Strategies for Building Community Peace in Iraq after 2003

**Sabah Jamil Hassan Hassan**

PhD student , Department of Philosophy , University of Religions and  
Denominations , Qom , Iran

**Dr. Vahid Sohrabi Far (Responsible Author)**

Assistant Professor , Department of Philosophy , University of Religions  
and Denominations , Qom , Iran

**Dr. Abbas Mahdavi**

Assistant Professor , Department of Philosophy , University of Religions  
and Denominations , Qom , Iran

**Abstract:-**

Social peace is achieved in countries that are based on law and constitutional institutions; otherwise, that peace is shaken and begins to collapse. The movement of individuals and groups in the state is controlled by law and its correct application without selectivity or exception. Then, the feeling of equal opportunities and equal rights grows. Despite the diversity of religious, social and sectarian structures, Iraqi society has historically been characterized by peaceful coexistence, with few cases due to the intervention of external forces due to a number of historical, social and cultural factors. The most prominent of which is the common cultural heritage of ancient civilizations based on intellectual, social and legal principles that unite Iraqis. On the one hand, Arab-Islamic civilization is based on the principles of monotheism, cooperation and tolerance. The importance of this topic stems from the developments that have occurred in Iraqi society since the American occupation of Iraq in 2003.

**Key words:** General strategies, societal peace, Iraq, peaceful coexistence, external forces, the principle of monotheism, the principle of cooperation, the principle of tolerance.

**الملخص:-**

يتحقق السلم المجتمعي في الدول التي تركز على القانون والمؤسسات الدستورية وبخلاف ذلك يتزعزع ذلك السلم ويبدأ في الانهيار. وتُضبط حركة الافراد والجماعات في الدولة عن طريق القانون وتطبيقه الصحيح من دون انتقائية أو استثناء وعندها ينمو الشعور بتكافؤ الفرص واستحصال الحقوق بالتساوي، وعلى الرغم من تنوع البنى الدينية والاجتماعية والطائفية، إلا أن المجتمع العراقي اتسم تاريخياً بالتعايش السلمي، مع وجود حالات قليلة بسبب تدخل قوى خارجية بسبب عدد من العوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية. وأبرزها التراث الثقافي المشترك للحضارات القديمة المبني على مبادئ فكرية واجتماعية وقانونية توحد العراقيين. فمن ناحية، تقوم الحضارة العربية الإسلامية على مبادئ التوحيد والتعاون والتسامح. تنبع أهمية هذا الموضوع من التطورات التي طرأت على المجتمع العراقي منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

**الكلمات المفتاحية:** الاستراتيجيات العامة، السلم المجتمعي، العراق، التعايش السلمي، القوى الخارجية، مبدأ التوحيد، مبدأ التعاون، مبدأ التسامح.

## المقدمة:

إن السلم المجتمعي هو أمل البشرية جمعاء، خاصة بعد انتشار الحروب والصراعات في أنحاء العالم، ويتطلب السلم المجتمعي تحقيق الأمن والاستقرار، وعلى الحكومات تلبية المطالب الشعبية الضرورية وحماية المواطنين من التهديدات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى تعزيز الحقوق والحريات الأساسية لجميع مكوناتها، فإن السلم المجتمعي هو العامل الأساسي في بناء وازدهار الأمم والمجتمعات، وهو من أهم القضايا المؤدية إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تواجهه الدول في مرحلة ما بعد الصراع، فالسلم المجتمعي يؤدي إلى تحقيق وحدة الأمة، ويتيح لها فرص إعادة البناء والتنمية، وهو حالة من تكون فيها جميع مكونات المجتمع خالية من مظاهر عدم الاستقرار عبر تحقيق الانسجام والوئام الداخلي، والاندماج الكامل غير المشروط بين المكونات الاجتماعية كافة، الذي يؤدي إلى إعادة بناء السلم المجتمعي بعد الصراع. أن عملية بناء السلم المجتمعي تحتاج إلى مجموعة من السياسات والإجراءات التي يتم تنفيذها عبر أحداث تغير في بيئة الصراع وتعزيز عوامل الثقة بينهم، وأن تطوير قدرات الدولة التي تعد الفاعل الأساس في وضع أسس بناء السلم المجتمعي الذي يعمل على الانتقال من حالة الصراع إلى حالة التعاون والانسجام بين مكونات المجتمع، ومن ثم لا يمكن تحقيق السلم المجتمعي في ظل غياب السلطة والقانون، كما لا يمكن تحقيق المساواة والعدالة وصيانة ضمان الحقوق والحريات العامة، فالمجتمعات البشرية لا يمكنها أن تتعايش بدون وجود سلطة تعمل على إدارة الشؤون العامة للأفراد وتعمل على تحقيق قيم المساواة والعدالة داخل المجتمع<sup>(١)</sup>.

## أهمية البحث:

لقد تعرض المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي وسقوط النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ إلى العدد من الازمات والصراعات الطائفية والتهديدات الإرهابية التي عملت على تفكيك النسيج الاجتماعي لمكونات المجتمع العراقي، ومن أجل إعادة الثقة بين جميع المكونات المجتمعية، من خلال الاطلاع على مقومات وتحديات بناء السلم المجتمعي في العراق.

### إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث في محاولة الإجابة على سؤال أساسي مفاده ما هي مقومات وتحديات بناء سلم مجتمعي في العراق، من أجل تحقيق هذه المقومات وقيادة البلد نحو بر الأمان، بعد سنوات من الاختلاف والحروب والدمار.

### فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث في الاشكالية عن مدى امكانية وقدرة المتجمع ذات التنوع الديني والاثنى أن يتمكن من النهوض والتعايش السلمي من جديد، ضمن البلد الواحد وبذلك يتحقق السلم المجتمعي، الذي ينعكس بشكل إيجابي على حياة وازدهار جميع المكونات المجتمع.

### منهجية البحث:

من أجل اثبات فرضية البحث فقد تم الاعتماد على مناهج البحث العلمي في كتابة البحث ومنها منهج التحليل الوصفي التطبيقي من أجل الوصول إلى الغايات النهائية للبحث.

### هيكلية البحث:

انتظم البحث في ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، ناقش المبحث الأول مقومات تحقيق السلم المجتمعي في المجتمع العراقي، وتناول المبحث الثاني تحديات تطبيق السلم المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بينما تطرق المبحث الثالث المبادرات المحلية في تطبيق الأسس النظرية للسلم المجتمعي في العراق.

### المطلب الأول: مقومات تحقيق السلم المجتمعي في المجتمع العراقي

إن عملية بناء السلم المجتمعي في المجتمعات التي تتعرض للنزاعات والصراعات السياسية والطائفية تتطلب بالدرجة الأولى الالتزام بدولة ديمقراطية مدنية تؤكد على حكم الدستور والقانون، بمعنى دولة مؤسسات، ودولة المواطنة الحقيقية، تلك الدولة التي تكون فيها لخدمة المواطن، وليست دولة قوية ضده، ولا بد ان تعمل على احترام الحقوق والحريات العامة، لأن تحقيق السلم المجتمعي والتعايش السلمي والعمل على تعزيزه فهو بحاجة إلى توفر مساحة من الحرية، والتعبير عن الرأي، وحق الاختلاف، كما لا بد من

الانتقال بالمتجمع إلى حالة من المؤسساتية التي تحكم وفقاً لسيادة القانون بدلاً من الشخصية وبعيداً عن الطائفية والمحاصصة، وهذا يتطلب إصلاح القوانين، والعمل على بناء نظام ديمقراطي حقيقي يؤمن بوجود المعارضة السياسية، لأن المعارضة تعج الركن الأساس للنظام الديمقراطي، فضلاً عن ذلك يجب ان تحظى النخب الحاكمة بقدر عالٍ من الشرعية التي تُعدُّ عماد عملية بناء السلم وتحقيق الاستقرار المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع<sup>(٢)</sup>. ولغرض تحقيق مفهوم السلم المجتمعي في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ هناك مجموعة من المقومات الاساسية والعوامل المتداخلة من أهمها:

**أولاً: الحوار الوطني الشامل:** يعتبر الحوار الوطني الشامل هو عملية تهدف إلى جمع كافة مكونات المجتمع العراقي من مختلف الطوائف والأعراق والجماعات السياسية في حوار مفتوح وبناء لتحقيق التفاهم المتبادل وحل النزاعات بالطرق السلمية، ويعد هذا الحوار أداة حيوية لتعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي في العراق، نظراً للتحديات الكبيرة التي واجهتها البلاد من انقسامات طائفية وسياسية حادة، ولقد يتطلب الحوار الوطني الشامل وجود إرادة سياسية قوية من قبل القيادات السياسية والزعماء الدينيين والمجتمعيين، فيجب على هؤلاء القادة أن يدركوا أهمية الحوار كوسيلة لتحقيق الاستقرار والتنمية، وأن يكونوا مستعدين لتقديم تنازلات والعمل بجدية على معالجة القضايا الخلافية، كما تلعب الإرادة السياسية دوراً محورياً في ضمان مشاركة جميع الأطراف بفعالية وصدق في الحوار، ويجب أن يكون الحوار شاملاً ويضم جميع مكونات المجتمع دون استثناء، فلا يمكن تحقيق السلم المجتمعي إذا تم تهميش أو إقصاء أي فئة من الفئات المجتمعية، ولذلك من الضروري أن يتم تمثيل الجميع، بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية، في جلسات الحوار، وهذه الشمولية تعزز الثقة بين الأطراف المختلفة وتساهم في بناء جسور التواصل والتفاهم، كما ينبغي أن يتم تنظيم الحوار بطريقة شفافة ومنظمة لضمان تحقيق أهدافه، ويمكن الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية والمتخصصين في إدارة الحوار والمصالحة الوطنية لضمان سير العملية بشكل سلس وفعال، فالشفافية في الحوار تساهم في بناء الثقة بين المشاركين وتقلل من الشكوك حول نوايا الأطراف الأخرى. ومن

المهم جداً أن يتم التركيز على القضايا الجوهرية التي تهم جميع المواطنين العراقيين، مثل الأمن، والعدالة، والتنمية الاقتصادية، والخدمات الأساسية، كما يجب أن يكون الحوار عملياً ويهدف إلى وضع حلول قابلة للتنفيذ للتحديات التي تواجه المجتمع العراقي، فتحديد أولويات واضحة والعمل على تحقيقها يمكن أن يعزز من مصداقية العملية ويشجع المزيد من الناس على المشاركة، ولقد يتطلب الحوار الوطني الشامل تفعيل آليات المتابعة والتقييم لضمان تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه خلال جلسات الحوار، كما يمكن إنشاء لجان متابعة تتكون من ممثلين عن مختلف الأطراف لمراقبة تنفيذ الاتفاقات وتقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز، فهذه الآليات تضمن أن لا تظل نتائج الحوار حبراً على ورق، بل يتم تحويلها إلى واقع ملموس ينعكس إيجابياً على حياة المواطنين، يجب أن يتم تعزيز ثقافة الحوار والتسامح في المجتمع من خلال التعليم والتوعية، ومن ثم فيمكن إدراج مبادئ الحوار والتعايش السلمي في المناهج الدراسية وبرامج التوعية العامة لتعزيز قيم التسامح والاحترام المتبادل بين الأجيال الناشئة، وهذا الاستثمار في التربية والتعليم يمكن أن يؤدي إلى جيل جديد من المواطنين المستعدين لحل خلافاتهم بطرق سلمية وبناءة<sup>(٣)</sup>.

**ثانياً: اصلاح النظام السياسي:** يعد إصلاح النظام السياسي في العراق من أبرز الخطوات الضرورية لتحقيق السلم المجتمعي والاستقرار السياسي، إذ شهد العراق بعد سقوط النظام السابق سلسلة من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي أثرت بشكل كبير على تماسك المجتمع ووحدته البلاد، ومن هنا تأتي أهمية إصلاح النظام السياسي لضمان تمثيل عادل وشامل لجميع مكونات المجتمع وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة. وفيما يلي عرض لأهم جوانب إصلاح النظام السياسي في العراق:

١- إعادة هيكلة النظام الانتخابي: يجب العمل على تطوير نظام انتخابي يعكس التعددية والتنوع في المجتمع العراقي ويضمن تمثيل جميع الفئات والأقليات بطريقة عادلة، وهذا يمكن أن يساهم في تقليل الانقسامات الطائفية وتعزيز الوحدة الوطنية،

فالتطوير لعكس التعددية والتنوع يتطلب نظام انتخابي عراقي مطوراً ليعكس التعددية والتنوع داخل المجتمع العراقي، ويجب أن يضمن هذا النظام تمثيلاً عادلاً لجميع الفئات والأقليات، مما يعزز من شرعية الحكومة ويعكس التوازن الاجتماعي الحقيقي، ويمكن التفكير في تبني نظام انتخابي مختلط يجمع بين التمثيل النسبي والتمثيل الفردي. التمثيل النسبي يضمن أن يحصل كل حزب أو مجموعة على عدد من المقاعد يتناسب مع نسبة الأصوات التي حصلوا عليها، مما يعزز من تمثيل الأقليات والفئات المهمشة، بينما يتيح التمثيل الفردي انتخاب ممثلين مباشرين لمناطق جغرافية محددة، مما يعزز من المسؤولية والمساءلة المباشرة، فمن خلال تمثيل واسع وشامل<sup>(٤)</sup>.

٢- تعزيز مؤسسات الدولة: يجب العمل على تقوية مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة واستقلالية، ولقد يتطلب ذلك إصلاحات في الجهاز البيروقراطي وتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية على تقديم الخدمات بكفاءة وشفافية، فتقوية المؤسسات يمكن أن يساهم في استعادة ثقة المواطنين في الدولة ويحد من الفساد والمحسوبية، فيجب العمل على تقوية مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة واستقلالية، وهذا يتطلب إصلاحات هيكلية في الجهاز الإداري لتحسين الأداء والكفاءة، فتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية يشمل توفير التدريب اللازم للموظفين، وتحسين بيئة العمل، وتبني تقنيات حديثة في الإدارة، وهذا سيساعد على تقديم الخدمات العامة بكفاءة وشفافية، فتقوية المؤسسات يمكن أن يساهم في استعادة ثقة المواطنين في الدولة، فالمؤسسات القوية والشفافة تحد من الفساد والمحسوبية وتعمل على تحقيق العدالة في توزيع الخدمات والموارد. ويجب أن تكون إدارة مؤسسات الدولة خاضعة للقانون، ومقتضاه أن الإدارة لا يجوز أن تتخذ إجراءات وقرارات إدارية أو عملاً مادياً إلا بمقتضى القانون وتنفيذاً للقانون، على اعتبار أن الإدارة هي إحدى سلطات الدولة ويتعين عليها كغيرها من السلطات، أن تحترم مجموعة القواعد القانونية المقررة من قبل الدولة، وأن تمارس نشاطها في نطاقها والتزام الإدارة بالعمل في دائرة وحدة النظام القانوني المقرر في الدولة<sup>(٥)</sup>.

٣- إصلاح الدستور: يحتاج الدستور العراقي في بعض مواده إلى مراجعة وإصلاح لضمان أنه يعكس تطلعات جميع مكونات المجتمع ويعزز مبدأ العدالة والمساواة، ويمكن أن تشمل هذه الإصلاحات تعديل بعض المواد الدستورية التي قد تكون مثيرة للجدل أو غير ملائمة للواقع الحالي، وذلك من خلال حوار وطني شامل يضم كافة الأطراف المعنية، وهذا يضمن أن جميع الفئات تشارك في عملية الإصلاح وتشعر بأنها جزء من التغيير، فإصلاح بعض مواد الدستور هي من الحالات الصحيحة في المجتمعات المتحضرة، وان تكون هذه الإصلاحات تهدف إلى تعزيز مبدأ العدالة والمساواة بين جميع المواطنين، أي دستور يعكس هذه المبادئ ويساهم في بناء مجتمع أكثر تماسكاً واستقراراً<sup>(٦)</sup>.

٤- تعزيز دور المجتمع المدني: يجب دعم منظمات المجتمع المدني وتمكينها من المشاركة الفعالة في عملية الإصلاح السياسي، ويمكن لهذه المنظمات أن تلعب دوراً مهماً في مراقبة الأداء الحكومي والدفاع عن حقوق المواطنين وتعزيز ثقافة الديمقراطية والحوار.

ومن ثم فلقد يتطلب إصلاح النظام السياسي في العراق نهجاً شاملاً ومتكاملاً يشمل إعادة هيكلة النظام الانتخابي، وتعزيز مؤسسات الدولة، وتطبيق مبدأ سيادة القانون، وإصلاح النظام الحزبي، وتعزيز المشاركة السياسية، وإصلاح الدستور، وتطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز دور المجتمع المدني، وذلك من خلال هذه الإصلاحات، يمكن للعراق أن يحقق الاستقرار السياسي والسلم المجتمعي، مما يمهد الطريق نحو مستقبل أكثر ازدهاراً وتنمية.

ثالثاً: تطبيق القانون بشكل عادل: يعتبر تطبيق القانون بشكل عادل هو أحد الركائز الأساسية لتحقيق السلم المجتمعي والاستقرار في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، فالعدالة القانونية تعني أن جميع الأفراد والجماعات يخضعون لنفس القوانين ويتم معاملتهم بنفس الطريقة دون أي تمييز بناءً على الطائفة أو العرق أو الوضع الاجتماعي، وفيما يلي عرض حول كيفية تحقيق ذلك:

١- تعزيز استقلالية القضاء: يجب أن يكون القضاء العراقي مستقلاً تماماً عن السلطة



التنفيذية والتشريعية لضمان نزاهته وعدم تأثره بالضغوط السياسية. يتطلب ذلك إصلاحات هيكلية في النظام القضائي، بما في ذلك تعيين القضاة بشكل نزيه وشفاف وتوفير الحماية لهم من التدخلات الخارجية، ويمكن إنشاء مجلس قضائي أعلى مستقل يتولى الإشراف على تعيين القضاة ومراقبة أدائهم.

٢- تطبيق القانون بدون تمييز: يجب أن تُطبّق القوانين على جميع المواطنين بالتساوي، بغض النظر عن خلفياتهم الدينية أو القومية أو انتماءاتهم السياسية، وهذا يتطلب تدريباً مستمراً لأفراد الشرطة والجهات الأمنية على أهمية الحيادية والنزاهة في تنفيذ القانون، وضمان مساءلة أي فرد يتورط في انتهاكات أو تمييز في تطبيق القانون، ويجب إنشاء آليات لرصد ومراقبة تطبيق القانون لضمان الشفافية والنزاهة.

٣- مكافحة الفساد: يعد الفساد من أكبر العوائق أمام تطبيق القانون بشكل عادل، لذلك، يجب تعزيز الهيئات الرقابية وتزويدها بالموارد والصلاحيات اللازمة لمكافحة الفساد بكفاءة، ويمكن إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد تكون مسؤولة عن التحقيق في قضايا الفساد وملاحقة المتورطين فيها، مع ضمان حماية المبلغين عن الفساد<sup>(٧)</sup>.

٤- تعزيز حقوق الإنسان: يعتبر احترام حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من نظام العدالة، وينبغي تطبيق القوانين بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان لضمان تحقيق هذا الهدف، يجب التأكد من أن جميع المتهمين يحصلون على محاكمة عادلة وحقوق الدفاع الكاملة، ويمكن الاستعانة بمنظمات حقوق الإنسان لمراقبة وتحسين ظروف السجون وأماكن الاحتجاز، وضمان عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية، وهذه المنظمات تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الشفافية والمساءلة في النظام القضائي والأمني، من خلال تقديم تقارير دورية وتوصيات لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلاد على المستوى الدولي. ويمكن للعراق الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجال حقوق الإنسان من خلال التعاون مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية العالمية، وهذا التعاون يمكن أن يساهم في بناء قدرات المؤسسات الوطنية وتعزيز الالتزام بالمعايير

الدولية، فتعزيز حقوق الإنسان يتطلب أيضاً توفير برامج توعية وتدريب للقضاة والمحامين وأفراد الأمن لضمان فهمهم الكامل لحقوق الإنسان وتطبيقها في عملهم اليومي، وهذا يشمل التدريب على القوانين الدولية لحقوق الإنسان وكيفية تطبيقها في السياقات المحلية، بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية في مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم الدعم والمساعدة للضحايا، وهذه المنظمات يمكن أن تعمل كشركاء في تقديم العون القانوني والنفسي والاجتماعي للمتضررين، وبالتالي تعزيز العدالة والإنصاف في المجتمع، ومن ثم فتعزيز حقوق الإنسان في العراق ليس فقط مسألة قانونية أو قضائية، بل هو عملية شاملة تتطلب التعاون بين الحكومة والمؤسسات المحلية والدولية والمجتمع المدني، لتحقيق هذا الهدف سيسهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً واستقراراً، ويعزز من عملية بناء السلم المجتمعي في البلاد<sup>(٨)</sup>.

٥- تحسين النظام القانوني: يتطلب تطبيق القانون بشكل عادل تحديث وتطوير القوانين لتكون متماشية مع متطلبات العصر واحتياجات المجتمع. يجب مراجعة القوانين بشكل دوري وتعديلها لضمان عدالتها وفعاليتها، ويمكن إنشاء لجان قانونية متخصصة لمراجعة التشريعات واقتراح التعديلات اللازمة.

٦- تعزيز الثقافة القانونية: يجب توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم القانونية لزيادة الثقة في النظام القضائي وتعزيز الامتثال للقانون، ويمكن تحقيق ذلك من خلال برامج التوعية القانونية في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام، وتوفير خدمات استشارية قانونية مجانية للمحتاجين.

٧- تعزيز التعاون الدولي: يمكن للعراق الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال تطبيق القانون والعدالة، ويمكن التعاون مع المنظمات الدولية والدول الأخرى لتبادل الخبرات وتبني أفضل الممارسات في تعزيز النظام القضائي وتطبيق القانون.

٨- تعزيز العدالة الانتقالية: ان تعزيز العدالة الانتقالية يمثل خطوة جوهرية في تحقيق السلم المجتمعي في العراق، خصوصاً بعد فترات طويلة من النزاعات والصراعات التي خلفت آثاراً سلبية عميقة على المجتمع، فالعدالة الانتقالية تهدف إلى معالجة

هذه الآثار من خلال مجموعة من التدابير القانونية والاجتماعية والسياسية التي تعترف بضحايا النزاعات وتقدم لهم تعويضات، بالإضافة إلى ملاحقة المتورطين في الجرائم والانتهاكات الجسيمة، فمن أحد الأهداف الرئيسية للعدالة الانتقالية هو الاعتراف بالضحايا وتقديم التعويضات لهم، وهذا الاعتراف يتضمن تقديم الدعم المالي والنفسي والاجتماعي للضحايا وعائلاتهم، بما في ذلك إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع، ولقد تعترف هذه العملية بالمعاناة التي تحملوها وتوفر لهم بعض وسائل العزاء والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم، ومن جانب آخر مهم من العدالة الانتقالية هو ملاحقة ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ويجب إنشاء محاكم خاصة أو لجان حقيقة ومصالحة للتحقيق في هذه الجرائم وتقديم الجناة إلى العدالة، وهذه الجهود تساهم في إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب وتعزز من سيادة القانون<sup>(٩)</sup>.

٩- تعزيز التعاون الدولي: إذ يتطلب تطبيق العدالة الانتقالية تعاوناً وثيقاً بين المؤسسات المحلية والدولية، يمكن للمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تقدم الدعم الفني والمالي لبناء القدرات المحلية في مجال العدالة الانتقالية، وهذا يشمل تقديم التدريب والمشورة القانونية، بالإضافة إلى دعم جهود التوثيق والتحقيق في الجرائم السابقة، وإلى جانب تقديم العدالة للضحايا، تهدف العدالة الانتقالية إلى تعزيز المصالحة الوطنية، ولقد يشمل ذلك تنظيم حوارات مجتمعية وبرامج تعليمية تهدف إلى تعزيز التفاهم والتسامح بين مختلف مكونات المجتمع. هذه الجهود تساهم في بناء جسور التواصل وتعزيز الوحدة الوطنية، ولقد يتضمن جزء من العدالة الانتقالية توثيق الذاكرة الجماعية للنزاعات والصراعات، و يمكن إنشاء متاحف ونصب تذكارية وبرامج توثيق تهدف إلى الحفاظ على ذاكرة الأحداث الماضية ونقلها إلى الأجيال القادمة، وهذا يساعد في ضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات في المستقبل، فمن بعض أحد الجوانب المهمة للعدالة الانتقالية هو إعادة بناء المؤسسات الوطنية لتكون أكثر شمولية وشفافية، وهذا يشمل إصلاح النظام القضائي والأمني لضمان أن يكونوا أكثر كفاءة وعدالة في حماية حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات المستقبلية، ولقد تتطلب العدالة الانتقالية أيضاً توفير

الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا والمجتمعات المتضررة، ولقد يشمل ذلك برامج العلاج النفسي والمساعدة الاجتماعية التي تهدف إلى مساعدة الأفراد على التعافي من آثار النزاع وبناء حياة جديدة، ولقد يعتبر التعليم والتوعية جزءاً أساسياً من العدالة الانتقالية، ويشمل ذلك إدراج مناهج تعليمية تتعلق بحقوق الإنسان والتاريخ الحديث للنزاعات في العراق، لتوعية الشباب وتعليمهم أهمية العدالة والمصالحة، ومن ثم تلعب العدالة الانتقالية دوراً حاسماً في مراحل ما بعد الصراع في العراق من خلال معالجة آثار النزاعات، وتعزيز المصالحة الوطنية، وبناء مؤسسات قوية وشاملة، وهذه الجهود تعزز من استقرار المجتمع وتساهم في بناء سلم مجتمعي دائم ومستدام<sup>(١٠)</sup>.

وعليه يعتبر تطبيق القانون بشكل عادل ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والسلم المجتمعي في العراق، ولقد يتطلب ذلك تعزيز استقلالية القضاء، تطبيق القانون بدون تمييز، مكافحة الفساد، تعزيز حقوق الإنسان، تحسين النظام القانوني، تعزيز الثقافة القانونية، تعزيز العدالة الانتقالية، وتعزيز التعاون الدولي، فمن خلال هذه الإجراءات، يمكن للعراق بناء نظام قضائي عادل وفعال يساهم في تحقيق العدالة والمساواة لجميع المواطنين.

**رابعاً: التماسك الاجتماعي:** إن الاختلاف والتنوع واقع كوني ثابت واردة إلهية يستحيل العمل على إلغاؤها، فالتعدد والتنوع ضرورة مجتمعية، لذا لا بد من التعامل مع هذا الواقع الاجتماعي بوعي يهدف إلى تحقيق السلم المجتمعي بين المكونات الاجتماعية في ظل التكامل والتنوع مع التعدد والتعاون في القواسم الاجتماعية المشتركة، فالسلم المجتمعي يحافظ على الوحدة الوطنية ولا بد أن تكون مؤسسات الدولة كافة مجسدة للتنوع الاجتماعي، فضلاً عن كفالة حرية التعبير والعقيدة للجميع، وقيام مؤسسات للعمل المشترك والتزام بالثوابت الوطنية وبالعدالة الاجتماعية والتوزيعية، والمساواة في التعامل واحترام الحقوق والحريات العامة، وانتهاج الحوار لحل النزاعات، فالتماسك الاجتماعي يعمل على الحد من النزاعات بين الأطراف المتنازعة ويخفف حدة التوتر بينهم مما يتيح لهم فرصة للحوار والجلوس حول طاولة الحوار، فالتماسك الاجتماعي القائم

على أساس احترام وقبول الآخر المختلف، والتعايش معه يعزز قدرة المكونات على إعادة بناء المجتمع، وهو تعبير فعلي عن قدرة الأفراد والمكونات على العيش والتكيف مع بعضهم البعض بهدف تحقيق الخير العام للمجتمع وتطوره، لكن الأمر يتطلب جهوداً مخلصية وكبيرة<sup>(١١)</sup>. وقد أثبتت التجارب التاريخية أن التماسك الاجتماعي وأشاعت السلام بشكل حقيقي وفعلي في مرحلة ما بعد النزاع أو الصراع، عملية طويلة وشاقة، إذ إن النزاعات الدينية والطائفية والمذهبية والقومية وغيرها تولد آثاراً ونتائج سلبية، تؤثر على عملية تحقيق السلم المجتمعي بين المكونات الاجتماعية، كما تؤثر على معرفة المدة التي تحتاجها تلك العملية، فكلما كانت النزاعات تمتد إلى مدة طويلة كلما أدى ذلك إلى تعقيد أكثر المهمة من يقومون بتحقيق السلم المجتمعي. ومن أجل تعزيز التماسك الاجتماعي في البيئة الاجتماعية في مرحلة ما بعد النزاع، لا بد من توظيف الطاقات وتضافر الجهود كافة للمساهمة في بناء مجتمع متنوع يتجاوز التعصب والتفرقة والرؤية الأحادية والنزاعات العنصرية بين المكونات بهدف تحقيق بناء رוחي وقيمي يعتمد على الحوار مع الآخر المختلف والتسامح معه، فضلاً عن محاربة مفاهيم الطائفية والتطرف والعنف بما يعزز التعاون بين مكوناته الاجتماعية<sup>(١٢)</sup>. إن الانقسام المجتمعي والنزاعات تقوض فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل، فالمجتمعات المتماسكة لديها قدرة أكبر لتحقيق التقدم والتطور الاقتصادي، مما يخلق بيئة اجتماعية مستقرة، ويعمل على إعادة الثقة بين المكونات الاجتماعية ومساعدة بعضها البعض، هذا يساعد على الحد من الممارسات الأنانية، ويقلل النزاع وعدم الاستقرار، ويعزز السلم المجتمعي، كونه يركز على الصفات المجتمعية مثل قوة العلاقات والروابط بين المكونات الاجتماعية داخل المجتمع، فهو يشمل مجموعة واسعة من السياسات والمؤشرات التي تهدف إلى تعزيز السلم المجتمعي عبر تقليص فجوة الدخل، وتوفير فرص أكبر للحصول على العمل والتعليم والرعاية الصحية، بما يحقق دمج المكونات الاجتماعية وشعورهم بالانتماء للمجتمع، وهما حجر الزاوية للتماسك الاجتماعي في مجتمعات ما بعد النزاع. فالتماسك الاجتماعي

مرتکز مهم لمجتمع متسالم ومزدهر وديمقراطي، إنه يقوي الروابط والعلاقات داخل المجتمع، ويعزز الثقة بمؤسسات الدولة، لذا لا بد أن يكون التماسك الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من سياسة الحكومات وبمشاركة المجتمع المدني في الدول التي تنتشر فيها مكونات متعددة ومتنوعة داخل اقليمها. بل هو أكثر أهمية عندما يكون هناك نزاع أو عداوة أو عدم ثقة بين المكونات الاجتماعية داخل الدولة<sup>(١٣)</sup>.

**خامساً: نشر ثقافة الحوار والسلام:** تُعد ثقافة الحوار حقيقة جوهرية وضرورة مجتمعية تعيشها وعاشتها المكونات الاجتماعية، وهي بمعناها السوسيولوجي الفلسفي ظاهرة انسانية حضارية، تتيح للأفراد والجماعات نافذة فكرية للتواصل الانساني فيما بينهم، وبين التنظيمات والمؤسسات، بل وبين الحضارات والشعوب، لأن ثقافة الحوار أصبحت ضرورة حضارية وانسانية للتفاهم والتعايش والسلم المجتمعي، لاسيما في الوقت الراهن بعد تصاعد خطابات الكراهية وانتشار التطرف والتعصب والغلو والإرهاب والعنف، في العالم العربي بشكل خاص، والعالم الغربي بشكل عام، لذا فإن الحديث عن ثقافة الحوار والسلام تستدعيه محددات وشروط حياتنا المعاصرة وبما أن نشر ثقافة الحوار والسلام مطلب تستدعيه محددات العيش المشترك، مهما تنوعت مواضيعه واختلفت أهدافه وزمن دعواته، إلا أنها تُشكل أحد أهم طرق التفاهم والتقارب والتواصل بين الأفراد في إطار المجتمعات البشرية، وقد كانت أعظم وأهم الإنجازات الحضارية عبر التاريخ مستندة على عملية واسعة من حوارات جرت عبر وسائل متنوعة بين الشعوب وعبرت عنها جهودهم التي لم ينقطع فيها الترابط والتواصل ببعضهم البعض، فالقدرة على الحوار تتيح آفاقاً واسعة من القدرة على التحليل والتفكير بحرية عبر طرق منطقية يسعى عبرها الفرد لإثبات وجوده، من هذا المنطلق فإن نشر ثقافة الحوار والسلام يؤسس لعلاقات اجتماعية ناضجة ووثيقة بين مكونات المجتمع مما يؤدي إلى احلال السلم المجتمعي وتعزيزه في مجتمعات ما بعد النزاع، فهي ركيزة أساسية لمنع العنف والنزاع وتعزز الانفتاح والحوار مع الخصم<sup>(١٤)</sup>. ويمكن تحقيق السلم

المجتمعي عبر نشر ثقافة الحوار والسلام، فهي تساعد على استعادة العلاقة بين المكونات الاجتماعية، وتخفف من حدة التوترات بين أطراف النزاع، فضلاً عن تضميدها للجراح الاجتماعية في مرحلة ما بعد النزاع، عبر تعزيز المعرفة المجتمعية لمنع العودة إلى النزاع، وتمكين المواطنين العاملين في مجال التغيير الاجتماعي من أجل تحقيق السلم المجتمعي في مجتمعاتهم. ومن ثم فإن نشر ثقافة الحوار والسلام بين المكونات الاجتماعية في مرحلة ما بعد النزاع تُعد مسألة ضرورية من أجل تحقيق السلم المجتمعي، وهي ليست المرتكز الوحيد للسلم، لكنها أحد أهم ركائزه، فلا بد من تخصيص الوقت والموارد اللازمة لنشرها إلى جانب المرتكزات الأخرى الضرورية بهدف إرساء السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع<sup>(١٥)</sup>.

**سادساً: التنمية الاقتصادية:** تعد التنمية الاقتصادية إحدى ركائز تحقيق السلم المجتمعي، فهي تساعد على تعزيز عملية تحقيق السلام في مجتمعات ما بعد النزاع، كما أنها أساس ضروري لتحقيق التنمية المستدامة وبدون ذلك، سيعاني المجتمع في مرحلة ما بعد النزاع من أجل أحلال السلم بين مكوناته وسيبقى المجتمع معرض لعودة النزاع مرة أخرى، وعلى الرغم من سهولة الاتفاق على أهمية التنمية الاقتصادية في تحقيق السلم إلا أن تحقيقها أصعب بكثير، فلا يمكن إحياء الاقتصاد بسهولة بعد حدوث نزاع مدمر، فالتنمية الاقتصادية تتطلب مجموعة واسعة من الظروف مثل، البنى التحتية، والمؤسسات الأساسية، وتوفير الخدمات، وقوى عاملة متعلمة ومتدربة بشكل كاف، واطر تنظيمي وقانوني يعزز النمو الاقتصادي، وسياسات حكومية تشجع على الأعمال التجارية وتنمية القطاع الخاص، هذه الأمور صعبة التحقيق في مرحلة ما بعد النزاع، فالمجتمع مفكك ويعاني من تحديات هائلة، لذا يتطلب من الحكومات معالج هذه التحديات في مرحلة ما بعد النزاع، عبر اقرار استراتيجية للسلم المجتمعي، وجعل التنمية الاقتصادية أحد أهم ركائزها، وتحديد الأولويات والاجراءات اللازمة. للوصول إلى الهدف فالنزاعات تلحق أضرار جسيمة بالاقتصاد والمجتمع، وتسبب خسائر كبيرة في مصادر العيش وفرص العمل، وتؤجج



الاضطرابات، وتفكك التماسك الاجتماعي، وتدمير الهياكل الأساسية، وتقويض مؤسسات الدولة وسيادة القانون. فالمجتمعات المتأثرة بالنزاعات تتعرض لخسائر في الانتاج والاقتصاد، وفي الأرواح والهياكل الأساسية، وتضعف امكانية القطاع الخاص على ايجاد فرص عمل وتوليد الدخل، وفي ظل مثل هذه الظروف، لابد من ضمان وضع سياسات اقتصادية مناسبة وفعالة من أجل تعزيز النمو والتنمية؛ لذا أصبحت التنمية الاقتصادية ركيزة أساسية لتحقيق السلم المجتمعي في مجتمعات ما بعد النزاع عبر دورها في توليد الدخل وايجاد فرص عمل لائقة، تحد من تبعات وآثار النزاع، فهي ركيزة أساسية وفعالة للسلم المجتمعي، ويمكن للتنمية الاقتصادية أن تخفف من المظالم التي تسبب بها النزاع أو بسببها حدث النزاع، ومن ثم أن الدخل المنخفض للفرد يزيد من احتمالية حدوث نزاع أو عنف، بينما يقلل النمو الاقتصادي من احتمالية حدوثهما. لذا لا بد أن تأخذ التنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد النزاع هذا الأمر في الحسبان<sup>(١٦)</sup>. إن تحسين الوضع الاقتصادي في العراق من الضروريات لتحقيق الاستقرار والسلم المجتمعي، الذي يساهم في تقليل الفقر، وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، مما يعزز من وحدة المجتمع وتماسكه، وفيما يلي عرض لكيفية تحسين الوضع الاقتصادي في العراق<sup>(١٧)</sup>:

١- تنوع الاقتصاد: يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط، وهذا يجعله عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، ولتنوع الاقتصاد، يجب الاستثمار في قطاعات أخرى مثل الزراعة، الصناعة، السياحة، وتكنولوجيا المعلومات، ويمكن أن يساعد التنوع في خلق فرص عمل جديدة وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.

٢- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي: يجب خلق بيئة استثمارية جاذبة وآمنة للمستثمرين المحليين والأجانب، ولقد يتطلب ذلك إصلاح القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وضمان حماية حقوق المستثمرين، ويمكن أيضاً تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات مالية لجذب الاستثمارات.



٣- تحسين البنية التحتية: البنية التحتية الجيدة هي الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما يجب الاستثمار في تطوير البنية التحتية مثل الطرق، والجسور، وشبكات الكهرباء والمياه، والاتصالات، فتحسين البنية التحتية يمكن أن يساهم في تسهيل حركة البضائع والأفراد، وتحسين كفاءة الأعمال التجارية، وجذب الاستثمارات.

٤- تطوير القطاع الزراعي: يتمتع العراق بموارد طبيعية وزراعية هائلة، لكن القطاع الزراعي يحتاج إلى دعم وتطوير ليكون أكثر إنتاجية واستدامة، ويجب توفير الدعم المالي والتقني للمزارعين، وتحسين نظم الري، وتطوير تقنيات الزراعة الحديثة، ويمكن أيضاً تعزيز الزراعة التعاقدية لضمان تسويق المنتجات الزراعية بأسعار عادلة.

٥- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لأي اقتصاد قوي، فيجب توفير الدعم المالي والفني لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج القروض الميسرة، والتدريب، والمساعدة في تطوير خطط الأعمال، ويمكن أيضاً إنشاء حاضنات أعمال لدعم رواد الأعمال وتطوير أفكارهم التجارية.

سابعاً: تعزيز التعليم والتوعية: تعزيز التعليم والتوعية هو عامل أساسي لتحقيق السلم المجتمعي والتنمية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، فالتعليم ليس فقط وسيلة لنقل المعرفة، بل هو أداة حيوية لتعزيز القيم المشتركة والتفاهم المتبادل والتعايش السلمي بين مختلف فئات المجتمع، وفيما يلي عرض لكيفية تعزيز التعليم والتوعية في العراق<sup>(١٨)</sup>:

١- إصلاح النظام التعليمي: يجب إعادة هيكلة النظام التعليمي ليكون أكثر شمولية وكفاءة، ولقد يتطلب ذلك تطوير المناهج الدراسية لتكون شاملة ومعاصرة، تركز على تعليم قيم التسامح والمواطنة وحقوق الإنسان والعدل والمساواة. يجب أن تتضمن المناهج مواد تعليمية تشجع على الحوار والتفاهم بين الثقافات المختلفة، وتعزز من الروح الوطنية بعيداً عن الانتماءات الطائفية والعرقية.

٢- تدريب الكوادر التعليمية: يعد تدريب الكوادر التعليمية وتأهيلهم بشكل جيد، أحد العناصر الأساسية لتعزيز جودة التعليم، فعملية تدريب الكوادر يجب أن

تتناسب مع المناهج الدراسية، إذ يجب توفير برامج تدريبية مستمرة للكوادر لتزويدهم بالمهارات اللازمة لتدريس القيم الإنسانية والاجتماعية وتعزيز ثقافة الحوار والتسامح في الفصول الدراسية، ويمكن أيضاً تضمين مواد تدريبية حول تقنيات التدريس الحديثة وأساليب التعلم التفاعلي.

٣- توفير التعليم للجميع: لضمان تعزيز التعليم بشكل فعال، يجب أن يكون التعليم متاحاً لجميع الأطفال بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، ولقد يتطلب ذلك بناء مدارس جديدة في المناطق المحرومة وتوفير الدعم المالي للأسر الفقيرة لضمان عدم تسرب الأطفال من التعليم، ويجب أيضاً التركيز على تعليم الفتيات وضمان حصولهن على نفس الفرص التعليمية المتاحة للفتيان.

٤- تعزيز التعليم العالي: يتطلب تعزيز التعليم العالي تطوير الجامعات والمعاهد التقنية لتكون مراكز للبحث والابتكار، فيجب دعم البحوث العلمية والتكنولوجية وتشجيع التعاون بين الجامعات والمؤسسات الدولية، ويمكن أيضاً تقديم منح دراسية وبرامج تدريبية متقدمة للطلاب المتفوقين لدعم تطوير الكوادر البشرية المؤهلة.

#### المطلب الثاني: تحديات تطبيق السلم المجتمعي في العراق..

واجه العراق عدد من التحديات في عملية التحول الديمقراطي بعد سقوط النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ التي كان لها تأثير في عملية التحول الديمقراطي وتقويض عملية بناء السلم المجتمعي والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي المتعددة وأبرز هذه التحديات هي:

أولاً: التحديات الأمنية: بعد سقوط النظام السياسي في عام ٢٠٠٣، دخل العراق في مرحلة جديدة من التحول السياسي والاجتماعي، وكانت عملية الانتقال إلى نظام ديمقراطي تواجه تحديات كبيرة، أبرزها الإرهاب والتطرف، فخلال العقدين التاليين، أصبح العراق ساحة لصراعات متعددة الأطراف، مع تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة، ومن ثم تنظيم داعش، الذي سيطر على أجزاء كبيرة من البلاد في عام ٢٠١٤م، ولقد أدى سقوط النظام

البعثي إلى زيادة التوترات الطائفية، حيث استغلت الجماعات الإرهابية هذه الانقسامات لزعزعة الاستقرار. استهدف الإرهاب المناطق المدنية والمقدسات الدينية، مما أدى إلى مقتل الآلاف من المدنيين وزعزعة الثقة بين الطوائف المختلفة، كما سيطر تنظيم داعش على مدن كبيرة مثل الموصل، مما أدى إلى نزوح ملايين الأشخاص وتدمير البنية التحتية، وكان تحرير هذه المناطق مكلفاً من حيث الخسائر البشرية والاقتصادية. ولقد سعى الإرهابيون إلى تعطيل الانتخابات وتقويض الثقة في النظام الديمقراطي من خلال الهجمات الإرهابية على مراكز الاقتراع واستهداف المدنيين، مما أثر على نسبة المشاركة والتشكيك في نزاهة العملية الانتخابية. جعلت التحديات الأمنية من الصعب على الحكومات المتعاقبة تنفيذ برامج الإصلاحية، حيث كان عليها تخصيص موارد كبيرة لمكافحة الإرهاب، مما قلل من قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك، زادت الهجمات الإرهابية من الاستقطاب السياسي، حيث اتهمت الفصائل المختلفة بعضها البعض بالتواطؤ أو عدم الكفاءة في مواجهة الإرهاب، مما أدى إلى تعقيد تشكيل الحكومات الائتلافية وأثر سلباً على الاستقرار السياسي<sup>(١٩)</sup>.

وفي مواجهة هذه التحديات، تعاون العراق مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير المناطق المحتلة من قبل تنظيم داعش الإرهابي، حيث قدم هذا التحالف الدعم العسكري والاستخباراتي اللازم لتحقيق هذه الأهداف، كما عملت الحكومات العراقية على إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وتدريبها لتكون أكثر كفاءة في مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى تنفيذ برامج لإعادة تأهيل المناطق المحررة وإعادة النازحين إلى ديارهم، فعلى المستوى المجتمعي، قامت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بحملات لتوعية المواطنين بمخاطر التطرف، وتعزيز الوحدة الوطنية، ومحاربة الأفكار المتطرفة من خلال التعليم والتثقيف، وعلى الرغم من النجاحات العسكرية ضد الجماعات الإرهابية، لا تزال التحديات الأمنية قائمة، ولقد تستمر بعض الجماعات الإرهابية في تنفيذ هجمات متفرقة، مما يشير إلى وجود خلايا نائمة وقدرتها على التجنيد والتمويل، وما زالت التوترات الطائفية تشكل تهديداً للاستقرار، مما يستلزم جهوداً مستمرة لتعزيز المصالحة الوطنية وبناء الثقة بين

الطوائف المختلفة، كما تسهم الأوضاع الاقتصادية الصعبة في تغذية التطرف والإرهاب، لذا فإن تحسين الظروف الاقتصادية وتوفير فرص العمل يعدان جزءاً أساسياً من استراتيجية مكافحة الإرهاب، ومن ثم فلقد يشكل الإرهاب والتطرف تحدياً كبيراً لعملية التحول الديمقراطي في العراق، ولقد يتطلب تحقيق الاستقرار والديمقراطية جهوداً متواصلة لتعزيز الأمن، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، فيجب على العراق أن يواصل العمل مع المجتمع الدولي والمحلي لمكافحة الإرهاب وبناء مستقبل أفضل وأكثر استقراراً لجميع مواطنيه<sup>(٢٠)</sup>.

بالإضافة إلى التعاون مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأخرى بتقديم المساعدة للشعب العراقي، كان للفتوى التي أصدرتها المرجعية الدينية العليا في العراق الدور الحاسم في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي، وفي ١٣ يونيو ٢٠١٤، أصدر المرجع الديني الأعلى السيد (على السيستاني)، فتوى (الجهاد الكفائي)، التي دعت العراقيين إلى التطوع للدفاع عن البلاد ومواجهة تهديدات داعش. وقد دلت هذه الفتوى على مفهوم التسامح والتعايش السلمي وهي مرتكزات ومبادئ جاء بها الإسلام، ويتمثل دور فتوى الجهاد الكفائي في النقاط التالية<sup>(٢١)</sup>:

- ١- تحفيز المشاركة الشعبية: استجابة لهذه الفتوى، تطوع آلاف العراقيين للانضمام إلى قوات الحشد الشعبي، وهي مجموعة من الفصائل المسلحة التي لعبت دوراً مهماً في تحرير المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش.
- ٢- تعزيز الوحدة الوطنية: ساهمت الفتوى في تعزيز الوحدة الوطنية بين العراقيين من مختلف الطوائف والأعراق، حيث شارك السنة والشيعة والكرد والمسيحيين في الجهود المشتركة لمحاربة الإرهاب.
- ٣- دعم القوات الأمنية: قدمت قوات الحشد الشعبي دعماً كبيراً للقوات الأمنية العراقية من خلال توفير القوة البشرية والموارد اللازمة لتحرير الأراضي المحتلة.
- ٤- إعادة الاستقرار للمناطق المحررة: ساهمت هذه الفتوى في إعادة الاستقرار للمناطق المحررة من خلال جهود إعادة التأهيل وإعادة النازحين إلى ديارهم.

٥- المساهمة في تحقيق السلام العالمي وتعزيز التعايش السلمي وإشاعة التراحم بين الناس ونبد العنف والتطرف بكل صوره ومظاهره، وكذلك في نشر ثقافة الحوار الهادف بين أتباع الأديان والثقافات لمواجهة المشكلات وتحقيق السلام بين مكونات المجتمعات الإنسانية وتعزيز جهود المؤسسات الدينية والثقافية في ذلك.

ثانياً: الصراعات الطائفية: بعد سقوط النظام السياسي في عام ٢٠٠٣، دخل العراق في مرحلة جديدة من التحول السياسي والاجتماعي، حيث شهدت البلاد تصاعداً كبيراً في التوترات الطائفية. تاريخياً، كان العراق بلداً متنوعاً يضم العديد من الطوائف والأعراق مثل العرب والأكراد والتركمان، إضافة إلى طوائف دينية رئيسية مثل الشيعة والسنة والمسيحيين والأيزيديين، وعلى مر العصور، شهد العراق فترات من التعايش السلمي، لكن كانت هناك أيضاً فترات من التوتر والصراع الطائفي، ومع الإطاحة بالنظام البعثي في ٢٠٠٣، تغير توازن القوى في البلاد، مما أدى إلى شعور السنة بالتهميش مع تسلم الشيعة السلطة في الحكومة الجديدة بحكم الأغلبية، وهذا التغيير أشعل فتيل التوترات الطائفية التي كانت خامدة لفترة طويلة، وبعد الغزو الأمريكي، تدهورت الأوضاع الأمنية بشكل كبير، وشهدت البلاد موجة من العنف الطائفي بين الميليشيات الشيعية والسنية، ولقد أصبحت حوادث القتل الطائفي والتفجيرات الانتحارية والهجمات الانتقامية شائعة وأحداث يومية، مما أدى إلى مقتل الآلاف من المدنيين وزعزعة استقرار البلاد، اما في فبراير ٢٠٠٦، بعد عملية تفجير مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في مدينة سامراء، وهو موقع مقدس للشيعة، اندلعت موجة عنف طائفي واسعة النطاق، ولقد تصاعدت الهجمات الانتقامية بين السنة والشيعة بشكل غير مسبوق، مما أدى إلى موجات نزوح جماعي وتدمير مناطق واسعة من البلاد، وفي عام ٢٠١٤، زادت الأمور سوءاً مع ظهور تنظيم داعش الذي استولى على مناطق واسعة من شمال العراق وغربه، مرتكباً جرائم مروعة ضد الأقليات الدينية والطوائف المختلفة، بما في ذلك الشيعة والمسيحيين والأيزيديين، بهدف زرع الفتنة الطائفية وتفكيك النسيج الاجتماعي العراقي<sup>(٢٢)</sup>. ولقد أسفرت هذه الصراعات الطائفية عن تفكك النسيج الاجتماعي في العراق،

حيث تعمقت الانقسامات بين المجتمعات المختلفة وأصبحت العديد من المناطق معزولة طائفيًا، مما أدى إلى تراجع التعايش السلمي الذي كان موجوداً في السابق، كما أدت الصراعات إلى نزوح ملايين الأشخاص داخلياً وخارجياً، حيث اضطرت العائلات التي كانت تعيش في مناطق مختلطة طائفيًا إلى الفرار بحثاً عن الأمان، مما أدى إلى تغيرات ديموغرافية كبيرة، كذلك، زعزعت الصراعات الطائفية الاستقرار السياسي في البلاد، حيث أصبح من الصعب على الحكومات المتعاقبة تحقيق توافق وطني بسبب هذه الانقسامات، مما أثر سلباً على مؤسسات الدولة وأدى إلى تفشي الفساد والمحسوبية<sup>(٢٣)</sup>. ولمواجهة آثار الصراعات الطائفية، تم بذل العديد من الجهود لتحقيق المصالحة الوطنية، حيث تم إطلاق مبادرات للحوار الوطني بمشاركة مختلف الطوائف والأحزاب السياسية لتعزيز التفاهم والتعايش السلمي، كما ركزت الحكومة والمنظمات الدولية على إعادة إعمار المناطق المتضررة وتقديم الدعم للنازحين للعودة إلى ديارهم، ولقد تم تنفيذ حملات لتعزيز الهوية الوطنية العراقية وتشجيع المواطنين على تجاوز الانقسامات الطائفية والعمل معاً لبناء مستقبل مشترك، ولقد تشكل الصراعات الطائفية تحدياً كبيراً أمام تحقيق الاستقرار والسلام في العراق، ولقد يتطلب التغلب على هذه التحديات جهوداً مستمرة لتعزيز المصالحة الوطنية وبناء الثقة بين الطوائف المختلفة<sup>(٢٤)</sup>.

**ثالثاً: التدخلات الخارجية:** بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ دخل العراق في مرحلة جديدة من التحول السياسي والاجتماعي، وواجه تحديات كبيرة كان أبرزها التدخلات الخارجية، ولقد أثرت هذه التدخلات بشكل عميق على الوضع السياسي والأمني في البلاد، حيث لعبت دول مختلفة أدواراً مؤثرة في الشأن العراقي لتحقيق مصالحها الإقليمية والدولية، فمنذ البداية، كان للولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في العراق، حيث قادت التحالف الذي أسقط نظام صدام حسين واحتلت البلاد، ولقد استمر الوجود الأمريكي في العراق لعدة سنوات، وكان له تأثير كبير على تشكيل الحكومة العراقية الجديدة وبناء المؤسسات الأمنية<sup>(٢٥)</sup>. بجانب الولايات المتحدة، كان لدور الجوار دوراً بارزاً

في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، اذ تُعدُّ مشكلة التدخل الخارجي في العراق مشكلةً كبيرةً في عناصر أزمة النظام السياسي، وأصبح من الواضح الدور الكبير والتأثير الذي يلعبه العامل الخارجي في تحقيق التوافق والتسويات بين أطراف العملية السياسية في العراق. فقد دفعت تفاعلات التغيير وأبعادها دول الجوار إلى الانخراط بشدة في الشؤون العراقية والاستفادة من تحديات ما بعد التغيير. وقد أتاح التغيير فرصةً كبيرةً للتدخل الخارجي لتحقيق بعض المكاسب السياسية في ساحة خصبة تسهل التوسع الإقليمي على حساب أرض وشعب العراق<sup>(٢٦)</sup>. فلقد كان لدول الجوار العراقي دوراً في التأثير على القرار السياسي العراقي، وسعت هذه الدول إلى تعزيز من نفوذها ووجودها وإدامة مصالحها السياسية والاقتصادية من خلال دعم الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة القريبة منها، ولقد كان الدور الإيراني واضحاً في عملية الدعم المادي واللوجستي في تعزيز مكانة الفصائل والجماعات المسلحة التي لعبت دوراً رئيسياً في محاربة تنظيم داعش الارهابي، ولكنها في الوقت نفسه زادت من التوترات الطائفية والسياسية في البلاد، من قبل الأطراف السنية في العراق كما أثرت التدخلات الإيرانية على العلاقات العراقية مع دول الجوار ودول العالم، مما زاد من تعقيد الوضع الإقليمي، وكانت لتركيا أيضاً تدخلات في الشأن العراقي، خاصة في المناطق الشمالية حيث يعيش الأكراد، ولقد سعت تركيا إلى التأثير على سياسات حكومة إقليم كردستان العراق والتدخل في العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا منظمة إرهابية، فلقد أثرت هذه التدخلات على العلاقات بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، وزادت من التوترات بين الأكراد والدولة التركية، إضافة إلى هذه الدول، لعبت دول خليجية مثل السعودية والإمارات دوراً في الشأن العراقي، حيث دعمت بعض الفصائل السنية وسعت إلى مواجهة الدعم الإيراني للأطراف الشيعية في البلاد، ولقد قدمت هذه الدول دعماً مالياً وسياسياً لبعض القوى العراقية، مما ساهم في تعميق الانقسامات الداخلية وزيادة التوترات الطائفية، فقد كان لهذه التدخلات الخارجية آثار سلبية كبيرة على العراق،



حيث أدت إلى تعميق الانقسامات الطائفية والسياسية وزعزعة الاستقرار<sup>(٢٧)</sup>. ولمواجهة هذه التحديات، حاولت الحكومات العراقية تعزيز السيادة الوطنية وتقليل الاعتماد على القوى الخارجية من خلال بناء قدرات أمنية وطنية قوية وتعزيز العلاقات الدبلوماسية المتوازنة، كما سعت إلى تحقيق توافق وطني بين مختلف الطوائف والفصائل السياسية لتعزيز الوحدة الوطنية وبناء دولة مستقرة ومزدهرة، ومن ثم فلقد تشكل التدخلات الخارجية تحدياً كبيراً أمام تحقيق الاستقرار والسلام في العراق، ولقد يتطلب التغلب على هذه التحديات جهوداً مستمرة لتعزيز السيادة الوطنية وبناء قدرات داخلية قوية<sup>(٢٨)</sup>.

رابعاً: الانقسامات السياسية: بعد سقوط النظام السياسي في عام ٢٠٠٣، واجه العراق تحديات سياسية كبيرة في مسيرته نحو التحول الديمقراطي، وكان من أبرزها الانقسامات السياسية، فهذه الانقسامات كانت نتيجة لتعدد الطوائف والأعراق والمصالح المختلفة التي تشكل النسيج الاجتماعي والسياسي للعراق، ومع الإطاحة بالنظام البعثي، تغير توازن القوى في البلاد بشكل جذري، حيث أصبحت الحكومة الجديدة بقيادة غالبية شيعية، مما أدى إلى شعور السنة بالتهميش والاضطهاد، وهذا التغيير في السلطة أسفر عن زيادة التوترات بين الطوائف المختلفة، حيث بدأت الفصائل السياسية في التنافس على النفوذ والسيطرة، ولقد برزت الانقسامات السياسية بشكل واضح من خلال الصراعات بين الأحزاب الشيعية نفسها، وبين الأحزاب السنية والشيعية<sup>(٢٩)</sup>. ولقد ساهمت التدخلات الخارجية أيضاً في تعميق هذه الانقسامات، ولقد دعمت دول مثل إيران بعض الأحزاب والجماعات الشيعية، في حين دعمت دول خليجية مثل السعودية والإمارات بعض الفصائل السنية، وهذا الدعم الخارجي زاد من التوترات الداخلية وأدى إلى تصاعد العنف السياسي والطائفي، بالإضافة إلى ذلك، كان للفساد والمحسوبية دور كبير في تعميق الانقسامات السياسية، ولقد استغلت بعض الفصائل السياسية موارد الدولة لتحقيق مكاسب شخصية وسياسية، مما أدى إلى تفاقم الفقر والبطالة وتدهور الخدمات العامة، وهذا الوضع أسفر عن زيادة الاستياء الشعبي وفقدان الثقة في



النظام السياسي، ولقد تجسدت الانقسامات السياسية في عدة أزمات حكومية، مثل حكومة نوري المالكي في ٢٠١٤ بسبب تصاعد العنف الطائفي وسيطرة تنظيم داعش على أجزاء كبيرة من البلاد، كما شهدت حكومة حيدر العبادي تحديات كبيرة في محاربة الفساد وإعادة بناء المناطق المحررة. ولمواجهة هذه التحديات، بذلت الحكومات العراقية المتعاقبة جهوداً لتعزيز المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار السياسي، ولقد تم إطلاق مبادرات للحوار الوطني بمشاركة مختلف الطوائف والفصائل السياسية لتعزيز التفاهم والتعايش السلمي، كما تم تنفيذ إصلاحات سياسية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وتحقيق التنمية الاقتصادية لتحسين مستوى المعيشة، فعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال الانقسامات السياسية تشكل تحدياً كبيراً أمام تحقيق التحول الديمقراطي في العراق، ولقد يتطلب التغلب على هذه التحديات استمرار العمل على تعزيز الوحدة الوطنية وبناء مؤسسات قوية وشفافة، إضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن تشكل الانقسامات السياسية تحدياً كبيراً في عملية التحول الديمقراطي فلقد يحتاج العراق إلى جهود مستمرة لتحقيق المصالحة الوطنية وبناء دولة مستقرة ومزدهرة، تتمتع بمؤسسات قوية وشفافة، وقادرة على تحقيق تطلعات جميع مواطنيها<sup>(٣٠)</sup>.

**خامساً: الفساد السياسي:** يعتبر الفساد السياسي تحدياً كبيراً في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، ولقد يمثل الفساد السياسي في سوء استخدام السلطة والمناصب الحكومية لتحقيق مكاسب شخصية أو مصالح غير مشروعة، على حساب مصلحة الشعب والمجتمع، ولقد يتجسد الفساد السياسي في العديد من الممارسات، مثل الرشوة والاحتيال والتزوير والتلاعب بالعقود الحكومية، إضافة إلى استغلال المناصب الحكومية لصالح الأفراد أو الجماعات، مما يؤدي الفساد السياسي إلى تدهور الخدمات العامة، وتعرثر التنمية الاقتصادية، وزيادة الفقر والبطالة، ولقد عانى العراق من مشكلة الفساد السياسي منذ عقود طويلة، ولكن ازدادت حدته بعد عام ٢٠٠٣م، ولقد استغل بعض السياسيين والمسؤولين الجدد الوضع الفوضوي بعد عملية تغيير النظام

السياسي لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، ولقد تفاقم الفساد السياسي مع تراكم السلطات في يد بعض الأفراد، وضعف الرقابة والمحاسبة، وانعدام الشفافية في إدارة الموارد العامة للدولة. ومن ثم فقد ساهمت التداعيات الطائفية والسياسية في تعميق الفساد، حيث استغلت بعض الفصائل السياسية النفوذ لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، ولمواجهة الفساد السياسي، اتخذت الحكومة العراقية خطوات عدة، مثل إطلاق حملات مكافحة الفساد وتشديد الرقابة على القطاع العام، إضافة إلى تعزيز الشفافية وتعزيز دور المؤسسات الرقابية والقضائية في محاسبة المفسدين، فعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال الفساد السياسي يشكل تحدياً كبيراً، حيث يتطلب مكافحته جهوداً مستمرة وشاملة على مستوى التشريعات والثقافة السياسية، ولقد يحتاج العراق إلى تعزيز مبادئ الحكم وتعزيز مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار وتعزيز الشفافية والمساءلة لبناء دولة قوية ومستقرة<sup>(٣١)</sup>.

سادساً: تحديات البنية التحتية: بعد عام ٢٠٠٣، واجه العراق تحديات كبيرة في مجال البنية التحتية، والتي كانت من أبرزها تأثير الحروب والنزاعات الداخلية على البنى التحتية القائمة، فلقد شهدت العديد من المناطق تدميراً كبيراً للبنى التحتية، بما في ذلك الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات، ولقد تأثرت البنية التحتية في العراق بشدة بسبب سنوات الحرب والصراعات، مما أدى إلى تدهور حالتها وتقديم الخدمات الأساسية بشكل غير كافٍ، فكانت هناك حاجة ملحة لإعادة بناء البنية التحتية المتضررة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ولقد تعرضت البنية التحتية في العراق للهجمات المتكررة من قبل المتمردين والمسلحين، مما أثر سلباً على قدرة الحكومة على صيانة وتطوير هذه البنية، كما كانت الهجمات تستهدف بشكل خاص البنى التحتية الحيوية مثل محطات توليد الكهرباء ومحطات معالجة المياه، ولقد تأثرت البنية التحتية في العراق أيضاً بسبب نقص التمويل والموارد اللازمة للصيانة والتطوير، حيث كانت الحكومة تواجه تحديات مالية كبيرة بسبب انخفاض أسعار النفط وتكاليف الحروب والاضطرابات السياسية، ولقد كانت البنية التحتية في العراق تعاني من نقص في

الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي، مما أثر سلباً على معيشة المواطنين ونوعية حياتهم اليومية<sup>(٣٢)</sup>.

سابعاً: تحديات المصالح الخارجية: تواجه العراق تحديات كبيرة نتيجة لتدخلات القوى والمصالح الخارجية في الشؤون الداخلية، حيث تلعب دول مختلفة أدواراً مؤثرة في تشكيل المشهد السياسي والأمني في البلاد، ويعتبر العراق بموقعه الجغرافي وثوراته الطبيعية محط أنظار العديد من الدول والمنظمات الدولية، مما يجعله محوراً للصراعات والتدخلات الخارجية، فمنذ الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣، كان للولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في العراق، حيث حاولت تشكيل الحكومات وتوجيه السياسات الداخلية والخارجية للبلاد وفقاً لمصالحها الاستراتيجية، وإيران أيضاً لديها تأثير كبير في العراق، حيث تدعم بعض الأحزاب والجماعات الشيعية، وتسعى لتعزيز نفوذها الإقليمي من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، والتوترات بين الدول الخليجية، مثل السعودية وإيران، تنعكس أحياناً على العراق، حيث يستخدم البعض الأراضي العراقية كمسرح لتصفية الحسابات الإقليمية، وتمتلك تركيا أيضاً مصالحها في العراق، خاصة فيما يتعلق بالقضية الكردية ومحاربة الحزب العمال الكردستاني، مما يعكس التوترات والتدخلات الخارجية المتشابكة في البلاد، فهذه التحديات تجعل من الصعب على العراق تحقيق الاستقلالية السياسية<sup>(٣٣)</sup>.

#### المطلب الثالث: المبادرات المحلية في تطبيق السلم المجتمعي في العراق:-

إن تعزيز النسيج الاجتماعي في العراق بعد عقود من الصراع والعنف الطائفي ليس بالمهمة السهلة، ولكن الشيء المؤكد أن العمل من الأرض مع المجتمع المحلي يضمن النهج المستدام والمستهدف لاحتياجات المجتمع الحقيقية. وقد تميزت المبادرات المحلية بالابتكار وصممت استناداً إلى القضايا والتحديات في المجتمعات العراقية حيث تنوعت ما بين حملات التوعية بقضايا مختلفة مثل حقوق الإنسان، والتسامح، وقبول التعددية الدينية والسياسية، وتعزيز مفهوم الشراكة الوطنية، وعملية بناء السلم المجتمعي مما يعزز من الوحدة الوطنية. ومن أهم المبادرات المحلية التي عملت على تطبيق أساسيات السلم المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هي:

**أولاً: مبادرة المصالحة القبلية:** تعتبر مبادرة المصالحة القبلية في العراق واحدة من التجارب الناجحة والمبادرات المحلية في تطبيق أساسيات ونظريات السلم المجتمعي، فبعد عقود من الصراعات الطائفية والعنف القبلي، أصبحت المصالحة القبلية أداة مهمة لتحقيق السلم والاستقرار في المجتمع العراقي، ولقد تعتمد مبادرة المصالحة القبلية على مفهوم العفو والتسامح والمصالحة بين العشائر والمجموعات القبلية المتناحرة، ولقد تهدف هذه المبادرة إلى إحلال السلم وتعزيز الوحدة والتآلف بين العشائر، وبناء جسور الثقة وتعزيز العلاقات الاجتماعية الإيجابية، ولقد يعتمد نجاح مبادرة المصالحة القبلية على عدة عوامل، منها القيادة القبلية الرشيدة التي تتمتع بسلطة ونفوذ داخل المجتمع، والقدرة على التواصل والتفاهم بين الأطراف المتنازعة، والتزام جميع الأطراف بمبادئ العدالة والمساواة، ولقد تعتبر مبادرة المصالحة القبلية نموذجاً للتعاون المحلي والتفاهم الثقافي في بناء السلم المجتمعي، وتشكل هذه المبادرة مثلاً على كيفية استخدام التقاليد والقيم الثقافية العراقية لحل النزاعات وتحقيق السلم والاستقرار، ومن الجدير بالذكر أن مبادرة المصالحة القبلية ليست خالية من التحديات، فقد تواجه صعوبات في تحقيق الاتفاقات المستدامة بين الأطراف المتنازعة، وقد تتأثر بالتدخلات السياسية والتوترات الطائفية والاجتماعية، لذلك، يجب أن تتم هذه المبادرة بتنسيق ودعم من السلطات المركزية والمجتمع الدولي، لضمان نجاحها واستدامتها في بناء السلم المجتمعي في العراق (٣٤).

**ثانياً: مشاريع التنمية المحلية:** تعد مشاريع التنمية المحلية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من أهم المبادرات التي تسعى إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار في المناطق المختلفة من البلاد، وهذه المشاريع تلعب دوراً حيوياً في إعادة بناء البنية التحتية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز الرفاهية الاجتماعية في المجتمعات المحلية، ولقد تتنوع هذه المشاريع بين تلك التي تهدف إلى تطوير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه، وتلك التي تركز على خلق فرص العمل ودعم الاقتصاد المحلي، وتعتبر أيضاً أحد الأمثلة البارزة على مشاريع التنمية المحلية هو برنامج إعادة إعمار العراق الذي أطلقته الحكومة العراقية بالتعاون

مع المجتمع الدولي، وهذا البرنامج شمل عدة قطاعات، مثل إعادة بناء المدارس والمستشفيات، وتحسين شبكات الطرق والكهرباء، وتوفير مياه الشرب النقية، ولقد كان لهذه المشاريع تأثير إيجابي على المجتمعات المحلية من خلال تحسين الخدمات الأساسية وزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، ولقد شهد العراق تنفيذ مبادرات تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، فعلى سبيل المثال، تم إطلاق مشاريع لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم القروض الميسرة والتدريب الفني وريادة الأعمال، وهذه المشاريع ساعدت في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية المحلية، مما ساهم في تقليل معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات المستهدفة<sup>(٣٥)</sup>.

**ثالثاً: برامج التوعية والتثقيف السلمي:** تمثل برامج التوعية والتثقيف السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ إحدى المبادرات الحيوية لتعزيز السلم المجتمعي وتحقيق الاستقرار في البلاد، وهذه البرامج تهدف إلى نشر ثقافة السلام، وتعزيز قيم التعايش السلمي، والحد من العنف الطائفي والسياسي، ولقد يتم تنفيذ هذه البرامج من خلال التعاون بين الحكومة العراقية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية، والمجتمع الدولي، ولقد تتمثل أهداف برامج التوعية والتثقيف السلمي في تعزيز الفهم المتبادل بين مختلف الطوائف والمجموعات العرقية والدينية في العراق، كما تسعى إلى ترسيخ قيم التسامح واحترام التنوع، والعمل على نبذ العنف وحل النزاعات بطرق سلمية، ولقد تشمل هذه البرامج أنشطة مختلفة مثل ورش العمل، والندوات، والمبادرات المجتمعية، والحملات الإعلامية، ومن أبرز برامج التوعية والتثقيف السلمي تلك التي تنفذ في المدارس والجامعات، ولقد تهدف هذه البرامج إلى تثقيف الشباب حول أهمية السلام والتعايش السلمي، وتعليمهم مهارات حل النزاعات بشكل بناء، ويتم تضمين مواد تعليمية خاصة بالسلام وحقوق الإنسان في المناهج الدراسية، فضلاً عن تنظيم أنشطة تفاعلية تساهم في تعزيز روح التعاون والتفاهم بين الطلاب. ولقد تلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً في برامج التوعية والتثقيف السلمي، حيث يتم استخدام التلفزيون والراديو والصحف ووسائل التواصل

الاجتماعي لنشر رسائل السلام والتسامح، ويتم إنتاج وبث برامج توعوية وأفلام وثائقية تعزز قيم السلم المجتمعي وتسلط الضوء على قصص النجاح في تحقيق المصالحة والتعايش السلمي بين مختلف المجموعات في العراق<sup>(٣٦)</sup>.

**رابعاً: منظمات المجتمع المدني:** تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً رئيسياً في تنفيذ برامج التوعية والتثقيف السلمي، وهذه المنظمات تعمل على تنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات التي تجمع بين مختلف الفئات المجتمعية لمناقشة القضايا المتعلقة بالسلام والتعايش السلمي، كما تقوم بتنفيذ مشاريع محلية تهدف إلى بناء قدرات المجتمع في مجال حل النزاعات وتعزيز السلام، ومن أحد الأمثلة الناجحة لبرامج التوعية والتثقيف السلمي هو برنامج "السلام يبدأ معي" الذي نفذ في عدة محافظات عراقية، وهذا البرنامج شمل سلسلة من الورش التفاعلية والحملات المجتمعية التي استهدفت الشباب والنساء، وركز على تعزيز قدراتهم في مجال حل النزاعات وبناء السلام، فلقد أسفرت البرنامج عن تحسين العلاقات بين الفئات المختلفة في المجتمع وتعزيز الوعي بأهمية السلم المجتمعي، ومن ثم فلقد تعتبر برامج التوعية والتثقيف السلمي في العراق ضرورية لبناء مجتمع مستقر ومزدهر، وهذه البرامج تساهم في تقليل التوترات الطائفية والسياسية، وتعزيز قيم التسامح والتفاهم المتبادل، مما يساعد في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في البلاد، ولقد يحتاج العراق إلى مواصلة هذه الجهود وتعزيزها لضمان مستقبل يسوده السلام والازدهار لجميع مواطنيه<sup>(٣٧)</sup>.

**خامساً: مبادرات المجتمع المدني:** تعد مبادرات المجتمع المدني في العراق جزءاً حيوياً من الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة، ولقد تنوعت هذه المبادرات في مجالات عدة وتستهدف مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولقد يلعب المجتمع المدني دوراً فعالاً في تعزيز المشاركة المجتمعية، ورصد السياسات العامة، وتعزيز حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية المستدامة، ولقد تشمل مبادرات المجتمع المدني في العراق إنشاء المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز الوعي بقضايا الحقوق والحريات والمساواة، وتقديم الدعم

للفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، كما تشمل هذه المبادرات تنظيم حملات توعية وثقافية حول قضايا مختلفة مثل الصحة، والتعليم، وحقوق المرأة، وحماية البيئة، فمن بين المبادرات الرئيسية للمجتمع المدني في العراق هي الجهود المبذولة لتعزيز العدالة ومكافحة الفساد، وتشمل هذه الجهود تدريب المواطنين على مراقبة الحكومة ورصد الفساد، وتقديم الدعم القانوني للضحايا، والضغط على السلطات لاتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الفساد وتحقيق العدالة، ولقد يشمل دور المجتمع المدني أيضاً تعزيز المشاركة السياسية والمدنية للمواطنين، من خلال تنظيم الحملات الانتخابية، وتقديم التوجيه والدعم للمرشحين المستقلين، وتشجيع المشاركة في العملية الديمقراطية بمختلف أشكالها، فلا تقتصر مبادرات المجتمع المدني في العراق على العمل على المستوى المحلي فحسب، بل تتعدى الحدود للمشاركة في الجهود الإقليمية والدولية لتعزيز السلم والتنمية المستدامة، ومن ثم فلقد تعتبر مبادرات المجتمع المدني في العراق جزءاً أساسياً من النسيج الاجتماعي والسياسي، وتلعب دوراً هاماً في تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف فئات المجتمع وتحقيق التغيير الإيجابي<sup>(٣٨)</sup>.

### الخاتمة والتوصيات:

تعد قضية السلم المجتمعي إحدى أهم المعوقات التي تتعرض لها الدول والمجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع، فالسلم المجتمعي لا يعد خياراً يسيراً كما هو الحال مع إثارة الصراع والحرب، لأنه يتطلب سلسلة من المقومات والمعطيات المتعلقة بالتغيرات القوية والعميقة في سلوك أطراف المجتمع وبنيتة التي تؤدي إلى العنف وبالتالي تعزيزهم الأمر الذي يدفعهم ويوجههم نحو التعايش السلمي والتفاعل مع الآخر المختلف عنهم في مصالحه وأهدافه، كذلك يتعرض السلم المجتمعي إلى تحديات كبيرة يجب العمل سوية كأفراد ومجتمع ودولة على تجاوزها والمضي معاً نحو الأمن والاستقرار. وأن مرحلة السلم المجتمعي والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع هي مرحلة طويلة وشاقة للغاية في مرحلة ما بعد الصراع من أجل إعادة بناء العلاقات والثقة بين أطراف الصراع. وقد توصل هذا البحث (الاستراتيجيات العامة لبناء السلم المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣) إلى جملة من النتائج التي يمكن عرضها وفق الآتي:



١- ان مفهوم السلم المجتمعي يشير إلى أن على جميع الأفراد والمكونات الاجتماعية أن يتعلموا كيف يمكنهم العيش بسلام والسماح لغيرهم بالعيش معهم في نفس البلد. وإن الهدف من بناء السلم المجتمعي هو خلق نظام مبني على العدالة والمساواة، والحد من الانقسام الاجتماعي.

٢- يستند السلم المجتمعي على مجموعة من المقومات الأساسية، مثل الحوار الشامل بين جميع الأطراف المتنازعة، وإصلاح النظام السياسي، وتطبيق القانون على الجميع، مع التأكيد على التماسك الاجتماعي، ونشر ثقافة الحوار والتسامح والسلام بين أفراد المجتمع.

٣- العمل على التنمية الاقتصادية، وإصلاح النظام التعليمي لما لهما من دور كبير في ازدهار وتقدم المجتمع نحو تحقيق أهدافه.

٤- العمل على تعزيز المشتركات الوطنية بين أفراد المجتمع من خلال التعايش السلمي فيما بينهم. ونبذ الاختلاف والعنف والعمل على الائتلاف والتوحد الذي يساهم في استقرار البلد.

٥- ان للسلم المجتمعي تحديات كبيرة يجب العمل على تجاوزها ومن أبرزها التحديات الأمنية، وتحديات البنى التحتية للبلد، والصراعات الطائفية والانقسامات السياسية، والتدخلات الخارجية التي تعمل على ادامة مصالحها السياسية.

٦- العمل على تقوية دور مؤسسات المجتمع المدني لدورها الكبير في تعزيز وادامة النسيج الاجتماعي في العراق بعد عقود من الصراع والعنف الطائفي، من خلال المبادرات المحلية والحملات التوعوية بقضايا حقوق الإنسان، والتسامح، وقبول التعددية الدينية والسياسية، وتعزيز مفهوم الشراكة الوطنية، وعملية بناء السلم المجتمعي مما يعزز من الوحدة الوطنية.



### هوامش البحث ومصادره

- (١) على، هشام عز الدين وحمد، خير الله سبهان، مرتكزات السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع، مجلة حمورابي، ٢٠٢٣، المجلد (١)، العدد (٤٦)، ص ١٧٣.
- (٢) على وسبهان، مرتكزات السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع، مرجع سابق، ص ١٧٦-١٧٧.
- (٣) الهلالي، فاضل جواد، دور ثقافة التسامح في تحقيق السلم الأهلي والمجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، العراق، مجلة مركز دراسات الكوفة، ٢٠٢١م، المجلد (١)، العدد (٦٢)، ص ٣٦٥-٣٦٧.
- (٤) الهلالي، دور ثقافة التسامح في تحقيق السلم الأهلي والمجتمعي في العراق، مرجع سابق، ص ٣٧٣.
- (٥) حنا عيسى، مقومات الدولة القانونية، متاح على الموقع الالكتروني التالي:  
<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/327865.html>
- (٦) على وسبهان، مرتكزات السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع، مرجع سابق، ص ١٧٩.
- (٧) الهلالي، دور ثقافة التسامح في تحقيق السلم الأهلي في العراق، مرجع سابق، ص ٣٧٤-٣٧٥.
- (٨) الهلالي، دور ثقافة التسامح في تحقيق السلم الأهلي في العراق، مرجع سابق، ص ٣٧٥-٣٧٧.
- (٩) النصار، نزار عبد السادة، التنوع الثقافي وأثره في تنمية ثقافة المشاركة والسلم المجتمعي من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية، العراق، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ٢٠٢٣م، المجلد (٥)، العدد (٤٨)، ص ٨٤-٨٥.
- (١٠) النصار، التنوع الثقافي وأثره في تنمية ثقافة المشاركة والسلم المجتمعي، مرجع سابق، ص ٨٩.
- (١١) عبد الستار، خالد عبدالاله، الأسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات، مجلة التراث العلمي العربي، مركز احياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ٣٣١-٣٣٢.
- (١٢) خلف، معتز إسماعيل، الأسس الفكرية التعايش السلمي في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة سر من رأى، كلية التربية جامعة سامراء، ٢٠٢٠، المجلد (١٦)، العدد ٦٢، ص ٧٢٥-٧٢٦.
- (١٣) على وسبهان، مرتكزات السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع، مرجع سابق، ص ١٨١-١٨٢.
- (١٤) حمدان، محمد رمضان، ثقافة الحوار وابعادها الإنسانية في المجتمع العراقي المعاصر، دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، مجلة جامعة بابل الإنسانية، ٢٠٢٠م، المجلد (٢٨)، العدد ٤، ص ٢١١.
- (١٥) على وسبهان، مرتكزات السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع، مرجع سابق، ص ١٨٣.
- (١٦) حمدان، ثقافة الحوار وابعادها الإنسانية في المجتمع العراقي المعاصر، مرجع سابق، ص ٢١٢.
- (١٧) بلخثير، السلم الاجتماعي في العراق بعد ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٩٣٧.
- (١٨) الجاسم، عبدالعزيز خضر، دور الجامعة في بناء القيم وسلوكيات الطلبة للحفاظ على السلم والأمن المجتمعي، العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، ٢٠١٨م، المجلد (٩)، العدد (٤)، ص ٣٠١.
- (١٩) حسن، آيات فؤاد، التطرف العنيف والإرهاب وعلاقتهما بجنوح الأحداث في العراق، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، دائرة إصلاح الأحداث العراقية، العراق، مجلة الدراسات المستدامة، ٢٠٢٣م، المجلد (٥)، العدد (١٩)، ص ٢٨١-٢٨٣.

- (٢٠) حسن، التطرف والإرهاب وعلاقتهما بجنوح الأحداث في العراق، مرجع سابق، ص ٢٨٤.
- (٢١) الشويلي، حيدر محسن، أهمية فتوى الجهاد الكفائي في مواجهة الإرهاب، مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية على الموقع التالي: <https://alhudamissan.com/index.php>
- (٢٢) ربيع، هادي مشعان، أزمة العنف الطائفي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق، ٢٠١٧م، المجلد (٣)، العدد (٩)، ص ١١٦-١١٧.
- (٢٣) ربيع، أزمة العنف الطائفي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ١١٨.
- (٢٤) ربيع، أزمة العنف الطائفي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ١١٩.
- (٢٥) خلف، ياسر أحمد، البيئة (الداخلية والخارجية) وأثرها على المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، القاهرة، المجلة العلمية للدراسات التجارية، المجلد (٩)، العدد (٤)، ص ١٧١.
- (٢٦) الجبوري، الاحتلال الأمريكي للعراق وإعادة هيكلة السلطة السياسية، مرجع سابق، ص ٦٢٢.
- (٢٧) خلف، البيئة (الداخلية والخارجية) وأثرها على المشاركة السياسية، مرجع سابق، ص ١٧٣-١٧٤.
- (٢٨) خلف، البيئة (الداخلية والخارجية) وأثرها على المشاركة السياسية، مرجع سابق، ص ١٧٥-١٧٦.
- (٢٩) خميس، محمد على إبراهيم، الدور الإقليمي في تعزيز الانقسامات وأثرها في انعدام التوافق السياسي داخل العراق، العراق، مجلة الجامعة العراقية، ٢٠٢٤م، المجلد (٢)، العدد (٦٥)، ص ٢٦٢-٢٦٣.
- (٣٠) خميس، الدور الإقليمي في تعزيز الانقسامات، مرجع سابق، ص ٢٦٤-٢٦٦.
- (٣١) رضا، جابر صيوان، دور الجهات المتخصصة والسائدة في مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، العراق، مجلة الدراسات المستدامة، ٢٠٢٣م، المجلد (٥)، العدد (٣)، ص ٣٩٥-٣٩٧.
- (٣٢) السالم، أحمد جبر سالم، متطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق، العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (١٣)، العدد (٤٩)، ص ٧.
- (٣٣) العليوي، سماح صالح، دور القوى الكبرى في الاختلالات البنوية للنظام السياسي العراقي، العراق، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، ٢٠٢٣م، المجلد (١٦)، العدد (٥)، ص ١٥٩-١٦١.
- (٣٤) النصر، التنوع الثقافي وأثره في تنمية ثقافة المشاركة والسلم المجتمعي، مرجع سابق، ص ٧٤.
- (٣٥) النصر، التنوع الثقافي وأثره في تنمية ثقافة المشاركة والسلم المجتمعي، مرجع سابق، ص ٧٥.
- (٣٦) النصر، التنوع الثقافي وأثره في تنمية ثقافة السلم المجتمعي، مرجع سابق، ص ٧٨-٧٩.
- (٣٧) النصر، التنوع الثقافي وأثره في تنمية ثقافة المشاركة والسلم المجتمعي، مرجع سابق، ص ٨٢.
- (٣٨) النصر، التنوع الثقافي وأثره في تنمية ثقافة المشاركة والسلم المجتمعي، مرجع سابق، ص ٨٣.